العلم الاول لزم الجهل وان لم يبق العلم الاول يلزم التغير في صفاته اجاب المص
بانا لا نم انه عند تغير المعلوم لو لم يتغير العلم الاول لزم الجهل وانما يلزم ذلك لو لم يتغير
الاضافة والتعلق دون نفس العلم وهو ممنوع فانه عند تغير المعلوم يتغير الاضافة
والتعلق ولم يتغير العلم الذي هو الصفة الحقيقية فلا يلزم الجهل ولا التغير في صفاته
بل التغير في اضافة الصفة وتعلقها ولا استحالة في ذلك فان تغير الاضافات
واقع فان الله تعالى كان قبل كل حادث ثم يصير معه ثم بعده والتغير في الاضافات
لا يوجب التغير في الذات فكذا هاهنا كونه عالما بالمعلوم اضافة بين علمه
وبين ذلك المعلوم فعند تغير المعلوم يتغير الاضافة فقط ولقائل ان يقول
العلم حصول صورة متقررة مقتضية لاضافة الى معلوم ويتغير بتغير المعلوم
فان العالم بكون زيد في الدار يتغير علمه لخروجه عن الدار لان العلم يستلزم
الاضافة الى معلومه المعين ولا يتعلق بغير ذلك المعلوم بعين التعلق الاول
فان من علم ان شيئا ليس بموجود ثم حدث الشيء فيصير عالما بان الشيء موجود
فيتغير الاضافة والصفة المضافة معا فان كون العالم عالما بشيء مما يختص
الاضافة بوجه انه اذا كان عالما بمعنى لم يكف ذلك بان يكون عالما بالنتيجة
بل يكون العلم بالنتيجة علما مستانفا يلزمه اضافة مستانفة وهيئة للنفس مجردة
لها اضافة مخصوصة غير العلم بالمقدمة وغير هيئة كيفيتها فاذا اختلف حال
المعلوم من عدم ووجود وجب ان يختلف حال العالم الذي له العلم لا في اضافة

العلم

١٧٧

العلم بها فقط بل فيها وفي العلم الذي يلزمه تلك الاضافة ايضا والحق انه عالم
بالجزئيات على الوجه الجزئي كما سنبين وقيل انه تعالى لا يعلم ما لا يتناهى لان ما لا
يتناهى ليس بمتميز وكل معلوم متميز فما لا يتناهى ليس بمعلوم فلا يعلم الباري
ما لا يتناهى والا لكان ما لا يتناهى معلوما متميزا ولانه لو كان عالما بما لا
يتناهى لكان له علوم غير متناهية واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة
ان العلم بكل معلوم يغاير العلم بغيره لانه يمكن ان يكون الشيء معلوما وغيره
لا يكون معلوما فلو كانت المعلومات غير متناهية يكون العلوم ايضا غير
متناهية واما بطلان اللازم فلانه يلزم ان يكون في العالم موجودات غير متناهية
وهو محال اجاب المص عن الاول بان المعلوم كل واحد منها فيكون كل واحد
منها متميزا او كل واحد منها متناهيا وعن الثاني بان العلم القائم بذاته تعالى صفة واحدة
لكن تعلقاته غير متناهية وكذا متعلقاته واللانهاية في التعلق والمتعلق جائز
ولقائل ان يقول على الجواب الاول الدعوى ان الله تعالى عالم بغير المتناهي
فغير المتناهي معلوم وكل معلوم متميز فغير المتناهي متميز وتسليم ان كل متميز متناه
يلزمه ان غير المتناهي متناه فالصواب ان يمنع الكبرى فان المتناهي وغير
المتناهي معلومان ولا يلزم منه تناهي غير المتناهي ولقائل ان يقول على الجواب
الثاني ان العلم بكل شيء مغاير للعلم بغيره فلا يكون العلم القائم بذاته صفة واحدة قال
الثاني انه تعالى عالم اه اقول الغرض انه تعالى عالم بعلم مغاير لذاته خلافا لجمهور المعتزلة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)